منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثمانون بعد المائة

187 EX/5

١٨٧م ت/٥

باريس، ٢٠١١/٨/٢٦
الأصل: إنجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الملخص

الغرض من هذا التقرير هو إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

المحتويات

الصفحة

اليونسكو والتدابير المتخذة على المستوى العالمي بشأن تغير المناخ
(متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٥) **١**

تنفيذ استراتيجية اليونسكو بشأن حقوق الإنسان (٢٠٠٣) والاستراتيجية المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
(متابعة تنفيذ القرار ١٨٥م ت/٦ (أولاً)) **٤**

التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الاستراتيجية لتفعيل "الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب" (متابعة تنفيذ القرار ١٨٥م ت/٤٥) **٨**

تنفيذ قرار المؤتمر العام ٣٥م/٤٩ وقرار المجلس التنفيذي ١٨٦م ت/٥ بشأن منحدر باب المغاربة بمدينة القدس القديمة
(متابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٤٩ والقرار ١٨٦م ت/٥ (ثانياً)) **١٠**

تقرير المديرة العامة عن متابعة توصيات المراجع الخارجي للحسابات:
إجراءات التعيين ونهاية الخدمة (متابعة تنفيذ القرار ١٨٦م ت/٣٠ (رابعاً)) **١١**

اليونسكو والتدابير المتخذة على المستوى العالمي بشأن تغير المناخ
(متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٥)

١ – طلب المجلس التنفيذي من المدير العام، في دورته ١٧٩، أن يقدّم إليه في كل دورة من دوراته الخريفية تقريراً عما يتم إحرازه من تقدم ونتائج في تنفيذ استراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ. ووافق المجلس التنفيذي على استراتيجية العمل المنقحة لليونسكو بشأن تغير المناخ في دورته ١٨٠، وترد هذه الاستراتيجية في ملحق الوثيقة ١٨٠م ت/١٦ معدلة. ويجري دعم هذه الاستراتيجية من خلال خطة عمل استعرضها المجلس التنفيذي في بادئ الأمر خلال دورته ١٨١ (١٨١م ت/١٥) وتم تقديمها فيما بعد، بصيغتها المحسنة، في الوثيقة ١٨٢م ت/إعلام ٧، وكذلك من خلال مبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ التي أُطلقت في عام ٢٠٠٩ (انظر الوثيقة ١٨٤م ت/٥، القسم تاسعاً – اليونسكو والتدابير المتخذة على المستوى العالمي بشأن تغير المناخ). ويتمثل التقدم المحرز والنتائج المحرزة في إطار الموضوعات الرئيسية للاستراتيجية، والأولويات المعطاة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا والمساواة بين الجنسين، فيما يلي:

بناء قاعدة المعارف المتعلقة بتغير المناخ وإتاحتها والحفاظ عليها:
العلوم والتقييم والرصد والإنذار المبكر

٢ – واصل البرنامج العالمي لبحوث المناخ الذي ترعاه اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، إسهاماتهما في تعزيز فهم دور المحيطات في تغير المناخ وتقلبه. وواصلت اليونسكو واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يخص قاعدة المعارف المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك في ظل الإطار العالمي الناشئ للخدمات المناخية. ويجري العمل في ظل مبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ، على إقامة منتدى اليونسكو للتكيف مع تغير المناخ استناداً إلى العلوم وذلك كإسهام في الإطار العالمي للخدمات المناخية. وسيتمثل هدف المنتدى في إعلام الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص (صناع السياسات الوطنية، والجماعات المستضعفة والنساء، ووسائل الإعلام المحلية، والشبكات الاجتماعية والثقافية والعلمية، والمنظمات العلمية المحلية والإقليمية والدولية) في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك (بما في ذلك تربية الأحياء المائية) والحراجة والطاقة المتجددة والمياه العذبة وعلوم البحار والمحيطات والعلوم البيئية والخدمات الساحلية، وذلك بالتوقعات المناخية الطويلة الأجل وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تعزيز القدرة على اتباع استراتيجيات للتكيّف تشتمل على استجابات ملائمة. فثمة حاجة إلى وجود استراتيجيات تعزز فهم إسهامات واحتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال المعرفة. وقد استهلت اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية شراكة ترمي، بالتركيز على أفريقيا، إلى تعزيز هذا الفهم، وتتعاون المنظمتان مع الحكومات والشعوب الأصلية والشركاء الإقليميين في أفريقيا بغية فهم الكيفية التي يستطيع بها مقدمو الخدمات المناخية التعاون مع أصحاب المعارف التقليدية من أجل توفير معلومات كفيلة بتمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ قرارات ملائمة للتكيف استناداً إلى توقعات المناخ العلمية الطويلة الأجل، كما ترمي في الوقت نفسه إلى النهوض بالتطبيقات الممكنة للمعارف التقليدية، والتي توفر بيانات طويلة الأجل وواسعة النطاق تخص مواقع بعينها ضرورية لإعداد توقعات مناخية أدق على الصعيد المحلي.

٣ – ونوقشت قضايا عدة تتصل بقاعدة المعارف خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخلال الدورة الثالثة والثلاثين لاجتماعات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، التي عُقدت في كانكون. وقدمت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بياناً في كانكون باسم النظام العالمي لمراقبة المحيطات، ولاحظت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية فيما بعد أن خطة العمل المستقبلية للنظام العالمي لمراقبة المحيطات تشمل تأثير المتغيرات المناخية الأساسية الناشئة على كيمياء المحيطات والنظم الإيكولوجية، كما أشارت الهيئة إلى أهمية هذه المتغيرات في تتبع آثار تغير المناخ والتحميض على خدمات النظم الإيكولوجية.

٤ – واستمرت الدروس المستخلصة من برنامجي "نظم جريان الأنهار استناداً إلى بيانات تجريبية وشبكية دولية" (FREIND) و"تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات" (HELP) التابعين للبرنامج الهيدرولوجي الدولي، ومن الاتجاهات الإقليمية ومجموعات البيانات، ومن مرافق وقواعد بيانات "المركز الدولي لتقييم موارد المياه الجوفية" (IGRAC) تسهم في بناء قاعدة المعارف المتعلقة بتغير المناخ، وذلك على نحو يتيح اتباع نهوج محسنة ومتكاملة لإدارة موارد المياه المجمدة والسطحية والجوفية، كما يتيح التكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية على أحواض الأنهار ونظم طبقات المياه الجوفية.

٥ – وثمة أهمية خاصة للتركيز المعزز خلال فترة العامين على قضايا العلوم الإنسانية والاجتماعية والمسائل الأخلاقية ذات الصلة بقاعدة المعارف المتعلقة بتغيرٍ المناخ. وتضطلع اليونسكو بالفعل بدور معترف به في مجال تغير المناخ والأخلاقيات. وقد يتجلى ذلك مثلاً في حلقة العمل بشأن "التكيف مع تغير المناخ في منطقة الكاريبي: العلوم والأخلاقيات والسياسات" التي تم تنظيمها في سانت كيتس ونيفس في آذار/مارس ٢٠١١، جرت فيها دراسة كيفية استخدام تغير المناخ والأخلاقيات على نحو يؤثر في صناعة السياسات على الصعيدين المحلي والدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (MOST) بات الآن بوصفه برنامجاً دولياً أساسياً في مجال التحولات الاجتماعية الناجمة عن تغير البيئة العالمية، ولا سيما تغير المناخ، بما في ذلك الهجرة. وتولت المديرة العامة في تموز/يوليو ٢٠١١ رئاسة الفريق العالمي المعني بالهجرة والتابع للأمم المتحدة، وهو فريق يضم ١٦ وكالة دولية حكومية تعمل في مجال الهجرة الدولية. ونشرت اليونسكو في الشهر نفسه المطبوع "الهجرة وتغير المناخ" الذي يجمع آراء خبراء بارزين من تخصصات مختلفة ويعرض دراسات حالات تحلِّل أحد جوانب تغير المناخ الأوفر حظاً من النقاش والأقل حظاً من الفهم.

تعزيز تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
عن طريق جملة أمور منها تحسين التعليم والتوعية العامة

٦ – تجلى إنجاز هام في فترة العامين في إنشاء برنامج التعليم في مجال تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة الذي يدعم الدول الأعضاء في تعزيز التعليم في مجال تغير المناخ من أجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق بناء القدرات في مجال إعداد السياسات، وتطوير المقررات الدراسية وتدريب المعلمين، وإصلاح وخضرنة برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتطوير برامج الحد من آثار الكوارث. كما أنشئ مركز لليونسكو لتبادل المعلومات عن تغير المناخ دعماً للبرنامج الرامي إلى مساعدة الدول الأعضاء والشركاء عن طريق قاعدة معارف شاملة عن السياسات والبرامج وجهود الترويج داخل قطاع التربية فيما

يتعلق بتغير المناخ. ويدعم البرنامج أيضاً إقامة الشبكات على الصعيد الإقليمي، بشأن تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثلاً. وتشمل الأمثلة عقد حلقة عمل عن "توعية الشباب بشأن تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة"، في ماليه، بالملديف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحلقة عمل في جزر فرجين البريطانية في حزيران/يونيو ٢٠١١ صدر عنها إعلان، فضلاً عن خطتي عمل دون إقليميتين عن التعليم في مجال تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة في منطقة الكاريبي. وتسير الاستعدادات قدماً لعقد حلقة العمل الدولية بشأن التعليم في مجال تغير المناخ، في البهاما، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والتي سوف تحدد التحديات التي يطرحها تغير المناخ على نظم العليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد العالمي وتستكشف الدور الذي يمكن أن يضطلع به التعليم في التكيف مع تغير المناخ.

٧ – وفي إطار متابعة تنفيذ إعلان باريس بشأن وسائل البث الإعلامي وتغير المناخ الذي اعتمده مؤتمر اليونسكو بشأن "وسائل البث الإعلامي وتغير المناخ: تقديم الخدمات العامة" (باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، واصلت اليونسكو دعم جهود الإعلام من أجل زيادة وعي الجمهور بتغير المناخ عبر أنحاء العالم. ورعت اليونسكو حلقة عمل في صوفيا ببلغاريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لموظفي إذاعات الخدمة العامة في جنوب شرق أوروبا بغية إثراء معارفهم بشأن تغير المناخ. وأقامت اليونسكو ومكتب أفريقيا للوكالة الدولية للأنباء شراكة من أجل إبراز صوت أفريقيا في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ وإعداد التقارير عن هذه المؤتمرات.

٨ – ودعمت اليونسكو مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لأحواض غابات الأمازون والكونغو وبورنيو–ميكونغ (برازافيل، الكونغو، من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيو ٢٠١١) بغرض تشجيع النقاش والتعاون من أجل التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية للغابات وإسهامها المتواصل في تنظيم تغير المناخ، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية. وجرى تعزيز مواقع التراث العالمي ومعازل المحيط الحيوي التابعة لليونسكو من أجل الإسهام في النقاشات الدولية الجارية بشأن تقليص الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور حالتها. وخطت الجهود الرامية إلى إنشاء مرصد ميداني عالمي بشأن تغير المناخ يكون جاهزاً للعمل على أتم وجه في مواقع تابعة لليونسكو، خطوة هامة إلى الأمام خلال المؤتمر الدولي المعنون "من أجل الحياة، من أجل المستقبل. محميات المحيط الحيوي وتغير المناخ" (دريسدن، ألمانيا، حزيران/يونيو ٢٠١١)، الذي أصدر "إعلان دريسدن بشأن محميات المحيط الحيوي والتغير المناخي" الذي أقره بعد ذلك مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في دورته الثالثة والعشرين.

٩ – وحققت اليونسكو تقدماً في العمل بشأن الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ، وذلك من خلال جملة أمور، من بينها مثلاً مؤتمر "الجنسانية، والسلام، والكوارث، وتغير المناخ: الاجتماع الثالث لشبكة دراسات المرأة/الجنسانية في منطقة آسيا والمحيط الهادي" (بانكوك، آذار/مارس ٢٠١١) الذي ضمّ عدداً كبيراً من الخبراء والممارسين في حقل دراسات المرأة/الجنسانية.

السعي إلى تأمين الحياد المناخي لليونسكو

١٠– أظهر الاستقصاء بشأن انبعاثات غازات الدفيئة لعام ٢٠١٠ انخفاضاً بنسبة ١٥,٢٪ في انبعاثات الهواء و٢٧٪ في الانبعاثات الصادرة عن المباني وعن عمليات السفر على سطح المعمورة، مقارنة بعام ٢٠٠٩ (لكن عدد الرحلات الجوية ما زال يتزايد، باستثناء الحالة في البرازيل). وتتسبب الرحلات الجوية في

٦٦٪ من الانبعاثات الناجمة عن نشاط اليونسكو على الصعيد العالمي بينما تمثل الانبعاثات الصادرة عن مباني المنظمة وعن أنشطتها وعملياتها في مجال النقل والمواصلات براً وبحراً نسبة ٣٤٪ من الانبعاثات الصادرة عن اليونسكو؛ ويصدر معظم هذه الانبعاثات في الحالتين عن المكاتب الميدانية والمعاهد. ومن المزمع الاتفاق على استراتيجية اليونسكو لخفض الانبعاثات – بالاشتراك مع سائر منظومة الأمم المتحدة – من قِبل الإدارة العليا وتخصيص الموارد الكافية لها وتنفيذها بحلول ٢٠١١/١١/٨. وترمي اليونسكو إلى تحقيق هدفها المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة ٥٪ سنوياً من خلال إدارة مبانيها، ولا سيما إدارة شؤون الأسفار الجوية، على نحو أكفأ. وقد شاركت اليونسكو في إعداد استراتيجية شاملة للإدارة المستدامة على مستوى منظومة الأمم المتحدة سوف يتم عرضها على فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة لاستعراضها والتصديق عليها، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتتوقف إمكانية كسب رصيد من انبعاثات الكربون المسموح بها بدلاً من شراء رصيد منها، بشكل جوهري على مدى ما تسمح به في هذا الصدد القواعد البالغة التعقيد المتعلقة بالتعويض عن أضرار الكربون. فثمة حاجة إلى المشورة القانونية ومشورة الخبراء قبل وضع أي استراتيجية واقعية في مجال كسب رصيد من انبعاثات الكربون المسموح بها. وسوف يعتمد التقدم باتجاه تحقيق الحياد المناخي في نشاط اليونسكو على تخصيص موارد كافية للاستدامة خلال فترة العامين المقبلة.

تنفيذ استراتيجية اليونسكو بشأن حقوق الإنسان (٢٠٠٣) والاستراتيجية المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(متابعة تنفيذ القرار ١٨٥م ت/٦ (أولاً))

١١– ترمي استراتيجية اليونسكو بشأن حقوق الإنسان (الوثيقة ٣٢م/٥٧) والاستراتيجية المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (الوثيقة ٣٢م/١٣) إلى إعادة تأكيد دور المنظمة وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية والتي يمكن فيها تثمين خبرات اليونسكو وميزتها النسبية. وعملاً بالقرار ١٨٥م ت/٦ (أولا)، يقدم هذا التقرير خلاصة للنتائج المحرزة تنفيذاً للاستراتيجيتين. ولما كانت أهداف الاستراتيجيتين متكاملة وتعزز أهداف كل منهما أهداف الأخرى، فإن نتائجهما معروضة بطريقة موحدة.

(١) مواصلة دمج نهج قائم على احترام حقوق الإنسان في جميع برامج اليونسكو

١٢– طبقاً لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، تواصل اليونسكو بناء قدرات موظفيها (تلقى أكثر من ٥٠٠ شخص من مختلف الدرجات، في المقر والمكاتب الميدانية على السواء، التدريب منذ عام ٢٠٠٦) لتمكينهم من تطبيق النهج القائم على احترام حقوق الإنسان في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها. وأسهمت المنظمة في تصميم مجموعة مواد التعلّم المشتركة للأمم المتحدة بشأن النهج القائم على احترام حقوق الإنسان، ويجري النظر في إنتاج أدوات للتعلّم عن طريق الإنترنت، وذلك ضمن جملة أمور ذات صلة بمجموعة المواد هذه.

(٢) تشجيع البحوث ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان

١٣– أسهمت اليونسكو في عام ٢٠٠٩ في صياغة التعليق العام رقم ٢١ بشأن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية وفي اعتماده من قِبل لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ويوفر هذا

التعليق العام إطاراً لمواصلة دمج حقوق الإنسان في أنشطة اليونسكو في مجال الثقافة. وبمبادرة من اليونسكو، أعد خبراء مرموقون بيان البندقية بشأن الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته (٢٠٠٩). ويحدد البيان العناصر الرئيسية والالتزامات الأساسية للدول فيما يخص هذا الحق، وتترتب عليه آثار هامة في الكثير من مجالات اختصاص اليونسكو بالنسبة لجميع القطاعات ولهيئاتها النظامية. وتقوم اليونسكو أيضاً بإدخال أحدث التطورات بشأن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، والذي اعتُرف به كحق من حقوق الإنسان في القرار A/64/L.63/Rev.1 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، في برامج العلوم والتعليم التي تستهدف المهنيين وصناع القرار.

١٤- وقد تعززت قدرة الأطراف المعنية بعمل اليونسكو على مكافحة الفقر وفقاً للنهج القائم على احترام حقوق الإنسان، وذلك من خلال سبعة مشروعات مشتركة بين القطاعات نفذتها جميع قطاعات البرنامج بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. وترد نتائج وتوصيات هذه المشروعات في الأداة الخاصة بالبحوث بشأن السياسات، التابعة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية والمتاحة على الإنترنت. ويفصِّل المؤلف الصادر في أربعة مجلدات والمعنون *"التحرر من الفقر بوصفه حقاً من حقوق الإنسان"* (٢٠٠٩) جوانب النموذج المفاهيمي العام الذي يعتبر الفقر انتهاكاً لحقوق الإنسان، وذلك من منظور فلسفي وقانوني واقتصادي. وسوف ينشر الدليل المعنون *"تمكين الفقراء من خلال الدعاوى القضائية ضد انتهاكات حقوق الإنسان"* في عام ٢٠١١ بغية مساعدة المنظمات غير الحكومية في تعزيز النهج القائم على احترام حقوق الإنسان في القضاء على الفقر وفي كفالة القابلية للتقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال أنشطة الترويج وبناء القدرات والعمل الموجه نحو السياسات.

(٣) التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٥- أسهمت اليونسكو بفعالية في تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) التي ركزت على التعليم الابتدائي والثانوي، وكذلك في إعداد خطة عمل المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) مع التركيز على التعليم العالي، والمعلمين والمرشدين، والموظفين المدنيين، والمسؤولين عن تنفيذ القانون، وأفراد قوات الجيش. وقد اعتُمدت خطة العمل في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٦- ومن أجل معالجة قضية الحوار فيما بين الثقافات وما بين الأديان من خلال التعليم، أعدت اليونسكو في عام ٢٠٠٦ مبادئ توجيهية بشأن التعليم المشترك بين الثقافات. وجرى الاضطلاع بعدد من الأنشطة في هذا الصدد شملت نشر دليل للمرشدين والمعلمين بعنوان *"تعلّم العيش معاً: برنامج مشترك فيما بين الثقافات وما بين الأديان لتعليم الأخلاقيات"*. وقد جُمعت مواد هذا الدليل بالاستناد إلى حلقات عمل تدريبية نظمت للمعلمين والمرشدين وقادة الشباب؛ وتم الترويج للدليل بعدة لغات في صفوف الشركاء، ولا سيما شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة.

١٧- وبغية تمكين جمهور وسائل الإعلام من "قراءة" النصوص الإعلامية بشكل نقدي، أعدت اليونسكو *"المنهج الدراسي لمحو الأمية الإعلامية للمعلمين"* (٢٠١١). ويتمثل جزء أساسي من المنهج الدراسي في توفير معارف ووسائل لفهم ما تنقله وسائل الإعلام ولفهم المعلومات لأغراض الخطاب الديمقراطي،

بما في ذلك الكشف عن أي أحكام مسبقة أو تحيزات قد تنقلها وسائل الإعلام وغيرها من مصادر المعلومات عمداً أو عن غير قصد إلى جمهورها.

١٨- جرى تعزيز التعاون مع كراسي اليونسكو الجامعية النشيطة في حقل البحوث والتعليم في مجال حقوق الإنسان، وذلك باعتماد خارطة طريق من أجل قيام تعاون أفضل إبان اجتماع استضافته جامعة برغامو (إيطاليا) في آذار/مارس ٢٠١٠.

(٤) وضع المعايير، والمراقبة، والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو

١٩- اعتمد المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين أدوات تقنينية جديدة تستند إلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (٢٠٠٥) واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥). وفيما يتعلق بتطبيق هذه الأدوات التقنينية، واصلت اليونسكو تطبيق الإجراء الجديد المتعدد المراحل لرصد تطبيق الاتفاقيات والتوصيات التي لا توجد لها أي آلية مؤسسية مخصصة لهذا الغرض، وهو الإجراء الذي تم اعتماده إبان الدورة ١٧٧ للمجلس (القرار ١٧٧م ت/٣٥ أولاً وثانياً). وفي إطار الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ عاماً على صدور الاتفاقية والتوصية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، جرى القيام بحملة لتشجيع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الانضمام إليها. وتم التشديد بوجه خاص على أهمية العمل المضطلع به على المستوى الوطني لتأمين تكافؤ فرص التعليم للجميع كي يصبح التعليم في متناول الجميع من دون تمييز ولا إقصاء. وتم، بالإضافة إلى ذلك، نشر خلاصة جامعة للأمثلة العملية في مجال عدم التمييز والحق في التعليم، وذلك كمتابعة للمشاورة السابعة. وتُعد هذه الأمثلة العملية بمثابة أداة أساسية لتبادل المعلومات عن التدابير الملموسة التي تتخذ على المستوى الوطني في إطار عمل اليونسكو التقنيني وعن إنفاذ الحق في التعليم في سياق التعليم للجميع. وسوف تُستهل المشاورة الثامنة بشأن هذه الاتفاقية قريباً؛ وقد اعتمد المجلس التنفيذي في دورته ١٨٦ المبادئ التوجيهية بشأن إعداد الدول الأعضاء للتقارير. وجرى في الوقت نفسه، تسليط مزيد من الضوء على الإجراء ١٠٤ الذي تطبقه اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات التي تنظر في البلاغات المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو (القرار ١٠٤م ت/٣,٣).

٢٠- ومن خلال تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها كشروط مسبقة وعوامل أساسية لضمان قيام وسائل إعلام ديمقراطية تتسم بالاستقلال والتعددية، واصلت اليونسكو تقديم خدمات استشارية بشأن التشريعات المتصلة بوسائل الإعلام، وتوعية الحكومات والبرلمانيين وسائر صناع القرار. وقد تضمن هذا العمل التأمل في المواد المرجعية بشأن حقوق الإنسان وإنتاج هذا النوع من المواد في سياق الاتصال من أجل التنمية المستدامة وتعليم الصحافة، وهو ما يتجلى في المطبوعين المعنونين *"وسائل الإعلام كشركاء في التعليم من أجل التنمية المستدامة: مجموعة من المواد التدريبية والموارد"* (٢٠٠٨) و*"التعليم المدني لمهنيي الإعلام: دليل تدريبي"* (٢٠٠٩).

٢١- وأسهمت اليونسكو في الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، وذلك عن طريق توفير معلومات عن تنفيذ الحقوق المندرجة في مجال اختصاصها في البلدان الخاضعة للاستعراض في

عام ٢٠١١* وأسهمت اليونسكو أيضاً في عمل الهيئات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في التعليم.

(٤) تعزيز الشراكات والاتصال

٢٢- عززت اليونسكو تعاونها مع مختلف هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات، ولا سيما مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأقيمت شراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ولا سيما مع كراسي اليونسكو الجامعية كنتيجة لاجتماع برغامو في عام ٢٠١١. وأنشئ المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠ كأحد مراكز اليونسكو من الفئة ٢ في بوينس آيرس، بالأرجنتين.

٢٣- جرى تسليط المزيد من الأضواء والاضطلاع بمزيد من أنشطة الاتصال من خلال منح الجوائز. وقد أنشئت جائزة اليونسكو/بلباو لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بمساعدة تبرع سخي من مدينة بلباو، في إسبانيا. وتحل هذه الجائزة محل الجائزة السابقة المسماة "جائزة اليونسكو للتربية في مجال حقوق الإنسان" وتوسع نطاقها. وتُمنح جائزة اليونسكو مادانجيت سنغ لتعزيز التسامح واللاعنف كل سنتين، وهي جائزة أنشئت في عام ١٩٩٥ تكفّل بمنحها بسخاء السيد مادانجيت سنغ، سفير اليونسكو للمساعي الحميدة.

٢٤- وبالنظر إلى محدودية الموارد ومن خلال استغلال ميزة اليونسكو النسبية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أنشئ "تحالف المدن لمناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب" في عام ٢٠٠٤. وبالنظر إلى خصوصيات كل منطقة، يسرت اليونسكو تطوير المبادرة على الصعيد الإقليمي في أوروبا في عام ٢٠٠٤، وفي كندا في عام ٢٠٠٥، وفي آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠٠٦، وفي المنطقة العربية في عام ٢٠٠٨. وتضم التحالفات قرابة ٥٠٠ مدينة عضو على الصعيد العالمي. وتمثل الرابطات الوطنية والإقليمية قرابة ٥٠٠٠ مدينة. وتتيح التحالفات للمدن تبادل المعلومات، والتعلم من الممارسات الجيدة، وتقييم تأثير السياسات، واتخاذ تدابير جماعية متفق عليها. وكان للجنتها العلمية، التي تتولى اليونسكو تنسيق عملها ورئاستها، ولمستشاريها العلميين دور جوهري في تطوير عمل التحالفات. وقد أُنجزت في عام ٢٠١٠ دراسة كبرى عن مؤشرات ومنهجيات رصد العنصرية وإعداد السياسات المناوئة لها على صعيد البلديات. ويجري حالياً تجميع التقارير الدورية للمدن عن تنفيذها لخطة عمل التحالف ذات النقاط العشر وذلك في شكل دليل عن أفضل الممارسات. ويحظى الدور الهام لليونسكو في تعبئة السلطات البلدية من خلال التحالفات بالترحاب بوجه خاص في الوثيقة الختامية لمؤتمر دوربان الاستعراضي الذي عُقد في نيسان/إبريل ٢٠٠٩.

٢٥- وتتمثل تطورات واعدة جديدة في الشراكات بين اليونسكو وكيانات رياضية كبيرة مثل ناديي برشلونة ومالقة الإسبانيين لكرة القدم، حيث تقترن الأضواء المسلطة على هذين الناديين وشعبتيهما

* وهي البلدان التالية: أنتيغوا وبربودا وأوغندا وآيرلندا وآيسلندا وتايلاند وترينيداد وتوباغو وتوغو وتيمور- ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا وزمبابوي وسوازيلند وطاجيكستان وجمهورية فنزويلا البوليفارية وليتوانيا وهاييتي.

وسمعتهما ببرامج اليونسكو الرامية إلى مكافحة التمييز والعنصرية وتعزيز التسامح بين السكان عموماً، ولا سيما بين الشباب.

٢٦- واستُفيد من مناسبات الأيام الدولية لإحياء الذكرى في الترويج لقيم حقوق الإنسان والتسامح واحترامها ومكافحة العنصرية والتمييز. فقد احتفلت اليونسكو في كل عام من خلال رسائل المدير العام والمؤتمرات وأنشطة التوعية في المقر وفي المكاتب الميدانية، بجملة أيام من بينها اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس)، واليوم الدولي للتسامح (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر)، واليوم الدولي لإلغاء الرق (٢ كانون الأول/ديسمبر)، واليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر). وتوفر أنشطة اليونسكو لإحياء الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ أمثلة جيدة على التزام اليونسكو بالترويج لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي، على النحو الذي يؤكد عليه القرار ٣٥م/٥.

التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الاستراتيجية لتفعيل "الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب"
(متابعة تنفيذ القرار ١٨٥م ت/٤٥)

٢٧- أنشئ الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب رسمياً من خلال القرار الذي اعتمده وزراء العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة المؤتمر العام العاشر لأكاديمية العلوم للعالم النامي وانعقاد الجمعية العامة التاسعة لشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية (في أنغرا دوس ريس، في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في ٢٠٠٦/٩/٣)، وحظي بتأييد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعيهما السنويين الثلاثين والثالث والثلاثين اللذين عُقدا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على التوالي. وقد جرى تدشين الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب رسمياً بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الرابع للعلوم في بودابست بالمجر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويشجع الاتحاد، بالتعاون مع اليونسكو وأكاديمية العلوم للعالم النامي، التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وهو ما يتماشى مع عمل اليونسكو ومجالات اختصاصها.

٢٨- وقد حث المجلس التنفيذي في قراره ١٨٥م ت/٤٥ المديرة العامة على التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار تيسير التعاون بين بلدان الجنوب، وتقديم الدعم التقني اللازم لتفعيل الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب، وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل عقد المؤتمر العام الأول للاتحاد قبل انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثالثة لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٩- ومن هذا المنظور، فتحت اليونسكو حساباً خاصاً للموارد الخارجة عن الميزانية التي يتم تعبئتها وأبلغت رئيس مجموعة الـ ٧٧، ومحفل الصين في باريس، وجهة التنسيق المعنية بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب والتابعة لمجموعة الـ ٧٧، بإنشاء هذا الحساب الخاص. وخصصت اليونسكو الموارد المادية والبشرية الضرورية لضمان تنفيذ العمل التنظيمي للمؤتمر العام للاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب.

٣٠- وبناءً على القرار ١٨٥م ت/٤٥، اتصلت الأمانة فوراً بجهة التنسيق الخاصة بمجموعة الـ ٧٧ ومحفل الصين في باريس، سعادة السفيرة السيدة لويزا ريبيكا سانشيز بيلو، سفيرة فنزويلا، بشأن القضايا المتعلقة بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب. وفي إطار متابعة هذا الاجتماع، أعدت الأمانة مشروع اقتراح وخطة عمل بشأن تنظيم المؤتمر العام للاتحاد، وعرضته على القيادة الحالية لمجموعة الـ ٧٧ والصين في نيويورك، والرئيس السابق لمجموعة الـ ٧٧ والصين (سعادة سفير الكويت)، وجهة التنسيق الخاصة بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب في باريس، كي تستطيع مجموعة الـ ٧٧ الشروع، إلى جانب اليونسكو، في أنشطة لجمع الأموال وتقوية الجوانب المؤسسية للاتحاد.

٣١- والتقت الأمانة أيضاً بالمدير التنفيذي السابق لأكاديمية العلوم للعالم النامي، السيد محمد حسن، والمدير التنفيذي المعيّن حديثاً للأكاديمية، الدكتور رومان مورينزي، وأحاطتهما علماً بالمرحلة التي بلغتها الاستعدادات لعقد المؤتمر العام للاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب. وكانت لهذه الاجتماعات أهميتها في إعادة تأكيد التزام أكاديمية العلوم للعالم النامي كشريك أساسي في هذه المبادرة.

٣٢- ويسرت اليونسكو أيضاً نقل الوثائق المتعلقة بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب من أكاديمية العلوم للعالم النامي إلى اليونسكو. وجرى استعراض مكتبي لمشروع الوثائق أسفر عن تجميع مشروع قائمة بالأعضاء القائمين وعن تقييم لمشروع النظام الأساسي للاتحاد الذي يحتاج للنقاش والصقل والإقرار من قِبل المؤتمر العام للاتحاد. وقد تم تشاطر كل هذه الوثائق مع جهة التنسيق المعنية بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب في اليونسكو.

٣٣- وبناءً على طلب الأمانة، عُقد مؤخراً اجتماع مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ ومحفل الصين في باريس وجهة التنسيق المعنية بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب والتابعة لمجموعة الـ ٧٧. فاقترحت الأمانة في هذه المناسبة أن تنظر مجموعة الـ ٧٧ والصين في تعيين لجنة توجيهية تضم ممثلين عن كل مناطق مجموعة الـ ٧٧ والصين لإرشاد عملية تفعيل الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب. واقترحت الأمانة أن توفر اللجنة بنية للإدارة الجيدة يتم في إطارها التخطيط لأنشطة تفعيل الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب وتنظيم المؤتمر العام للاتحاد، وإدارة هذه الأنشطة على نحو فعال.

٣٤- وفي هذه المناسبة، أحيطت اليونسكو علماً بأن مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك وجهة التنسيق المعنية بالاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب في اليونسكو أجريتا مشاورات دولية حكومية بغية تحديد مكان ملائم لعقد المؤتمر العام للاتحاد. ونتيجة لذلك، أعرب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة عن موافقة حكومته على استضافة المؤتمر العام للاتحاد والاجتماعات التحضيرية.

٣٥- وأحيطت اليونسكو علماً أيضاً بأن ثلاث منظمات، وهي منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق بيريز – غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، قد **أعربت عن استعدادها لتقديم** الدعم المالي للاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب، وأن مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك قد صممت للاتحاد موقعاً على الإنترنت (http://www.g77.org/costis/) بغية توفير معلومات عن المشروع.

٣٦- وفيما يتعلق بدور الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب كمنبر للوكالات الحكومية المسؤولة عن السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار ولتمويل البحوث بغرض التفاعل القوي مع القيادات في الأكاديميات وفي مجال الصناعات القائمة على العلم، فإن اليونسكو تظل مستعدة لتقديم الدعم التقني، عند الاقتضاء، من أجل تيسير تنظيم المؤتمر العام للاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب وتفعيل هذا الاتحاد طبقاً للقرار ١٨٥م ت/٤٥.

تنفيذ قرار المؤتمر العام ٣٥م/٤٩ وقرار المجلس التنفيذي ١٨٦م ت/٥
بشأن منحدر باب المغاربة بمدينة القدس القديمة
(متابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٤٩ والقرار ١٨٦م ت/٥ (ثانياً))

٣٧- عملاً بقرار اجتماع الجلسة العامة الاستثنائية للدورة ١٧٦ للمجلس التنفيذي وقرارات لجنة التراث العالمي منذ دورتها الحادية والثلاثين في عام ٢٠٠٧، لم يدّخر مركز التراث العالمي جهداً في تيسير تبادل الآراء والأفكار بين الخبراء الإسرائيليين والخبراء الأردنيين والخبراء في دائرة الأوقاف الإسلامية بشأن تصميم منحدر باب المغاربة في مدينة القدس القديمة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يمكن تحقيق متابعة للاجتماعات التقنية التي عُقدت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣٨- واعتمد المجلس التنفيذي في دورته ١٨٦ القرار ١٨٦م ت/٥ (ثانياً) الذي يُذكِّر بجميع القرارات السابقة بهذا الشأن ويعيد تأكيد مبدأ اتخاذ القرارات عن طريق توافق الآراء.

٣٩- وفي أيار/مايو ٢٠١١، تلقى مركز التراث العالمي خطتين لإعادة بناء منحدر باب المغاربة، إحداهما من السلطات الإسرائيلية والأخرى من السلطات الأردنية. ولكن يبدو أن مفاوضات رفيعة المستوى قد جرت بين السلطات الأردنية والإسرائيلية في هذا الصدد ولذا فإن مواصلة النظر في هاتين الخطتين من قِبل مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية يجب أن تجري بالتشاور مع الأطراف المعنية.

٤٠- وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التراث العالمي (١٩-٢٠١١/٦/٢٩، بمقر اليونسكو)، تم اعتماد القرار 35 COM 7A.22 الذي أكدت فيه اللجنة من جديد أن "عملية اليونسكو المتعلقة بمتابعة تصميم منحدر باب المغاربة ينبغي أن تجري بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، وذلك وفقاً لروح ومضمون القرارات السابقة للجنة التراث العالمي". ولاحظت اللجنة أيضاً "إتاحة إسرائيل لوصول الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف إلى منحدر باب المغاربة في ٢٣ أيار/مايو و٨ آب/أغسطس و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠"، وكررت "طلبها أن تواصل إسرائيل التعاون الذي بدأ مع جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف" ودعت "المديرة العامة لليونسكو إلى تنظيم اجتماع متابعة بين الخبراء في أقرب وقت ممكن، بعد أن تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق".

٤١- وإذا ما حدثت أي تطورات في هذا الخصوص، فإن المديرة العامة على استعداد لإصدار ضميمة لهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة ١٨٧ للمجلس التنفيذي.

تقرير المديرة العامة عن متابعة توصيات المراجع الخارجي للحسابات:
إجراءات التعيين ونهاية الخدمة
(متابعة تنفيذ القرار ١٨٦م ت/٣٠ (رابعاً))

٤٢- يدعو القرار ١٨٦م ت/٣٠ (رابعاً)، المديرة العامة إلى إعداد خطة مصممة على نحو يضمن استخدام عمليات إنهاء الخدمة بالتراضي بطريقة استراتيجية تخدم مصالح المنظمة، وإلى عرض هذه الخطة على المجلس التنفيذي في دورته ١٨٧ للنظر فيها.

٤٣- وفي أعقاب النقاشات التي جرت إبان اجتماع شبكة الموارد البشرية للأمم المتحدة الذي عُقد مؤخراً (تموز/يوليو ٢٠١١)، أخذت بعض منظمات الأمم المتحدة تعمل على إعداد مبادئ توجيهية بشأن عمليات إنهاء الخدمة بالتراضي. ولما كان من المفيد اعتماد نهج يأخذ في الاعتبار أغلب الخبرات والتطورات التي جرت مؤخراً على صعيد الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فإننا نقترح إرجاء بحث هذا البند وتقديم تقرير عنه في الدورة ١٨٩ كي يتسنى إجراء المشاورات والاضطلاع بأعمال التنسيق الضرورية.